



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● وكالة فيتش، الزراعة المصرية أهم القطاعات المستهدفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر^١.

ذكر تقرير صادر عن وكالة فيتش، أن قطاع الزراعة في مصر يعتبر أحد أهم القطاعات المستهدفة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتخذ الحكومة خطوات للحد من التضخم وزيادة الإنتاج المحلي والصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاستثمار الأجنبي واحتياطات النقد الأجنبي، وتدعم الدولة القطاع بشكل كبير، حيث تقدم الأسمدة بأقل من نصف تكلفة السوق.

وأفاد التقرير، بأن صادرات مصر الزراعية تجاوزت ٦,٣ مليون طن في عام ٢٠٢٢، محققة رقماً قياسياً جديداً، بزيادة تتجاوز ٦٢٤ ألف طن من عام ٢٠٢١، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الزراعة المصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وفي عام ٢٠٢٢ افتتحت مصر نحو ١٩ سوقاً جديداً لمنتجاتها الزراعية للمساعدة في زيادة الصادرات.

وأكد التقرير على وجود فرص استثمارية زراعية متنوعة متاحة في مصر، وعلى رأسها مشروعات استصلاح الأراضي التي تشمل مشروعات وطنية مثل مشروع الدلتا الجديدة على مساحة مليون فدان.

وذكر أنه في الوقت الحالي، من المتوقع التركيز القوي على الإنتاج المحلي مع بحث الحكومة عن أسواق بديلة للحصول على السلع الأساسية وتعزيز توطيد التصنيع، ومع ذلك، فإن تشجيع الاستثمار الأجنبي سيظل أداة مهمة في جهود مصر لتعزيز النمو.

كما ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال ملتزمة بتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتتوقع زيادة الاستثمار خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، كما أنها تخطط أيضاً لتعزيز الأمن الغذائي المحلي بسبب المخاوف التي أبرزتها جائحة كورونا.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية تأمل في تعزيز الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي بنسبة ١١% على أساس سنوي، حيث ستزيد المساحة المخصصة للقمح بمقدار ٢٠٠ ألف فدان، في حين ستزيد المساحة المخصصة للذرة الزيتية بمقدار ٢٢٠ ألف فدان، كما تبذل الحكومة جهوداً لتعزيز إنتاج السكر المحلي.

● وكالة فيتش، مصر تعزز مكانتها كأكبر منتج للأدوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٢.

أكدت وكالة فيتش الدولية أن مصر تواصل تعزيز مكانتها كأكبر منتج للأدوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمضي قدماً نحو تحقيق أهدافها الطموحة لتوطيد صناعة الدواء وتعميق التصنيع المحلي للأدوية.

وأوضح التقرير أن مصر تبذل جهوداً مكثفة للارتقاء بالصناعة المحلية في مجال الأدوية الحاصلة على براءات اختراع، حيث تسعى الحكومة المصرية إلى تطوير مراكز الرعاية الصحية من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص وتسريع عملية الرقمنة في صناعة الأدوية كجزء من الهدف الأوسع المتمثل في تحقيق التأمين الصحي الشامل.

وأشار التقرير إلى نجاح مصر في تقديم الرعاية الصحية والعلاج لأكثر من ٣ ملايين مواطن في عام ٢٠٢٢ بتكلفة إجمالية قدرها ١٥,٥ مليار جنيه مصري، كما تمت الإشارة إلى إعلان شركة الأدوية المحلية "أليكس فارما" في يناير ٢٠٢٣ زيادة أرباحها بنسبة ١٩% على أساس سنوي مع وصول إيرادات التشغيل إلى ٦٢٨,٢ مليون جنيه مصري بزيادة ٣٢% عن العام السابق، حيث تحتفظ الوكالة بوجهة نظر إيجابية حول نمو سوق الوصفات الطبية في مصر على المدى المتوسط إلى الطويل، حيث تعتبر أساسيات السوق داعمة على نطاق واسع نظراً لتزايد عدد السكان.

وتوقعت وكالة فيتش، ارتفاع معدلات الإنفاق على العقاقير الطبية في مصر من ٥٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣ ثم إلى ٩٢,٧ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٧؛ مما يوضح أن السوق ستسجل نمواً خلال فترة الخمس سنوات بنسبة ١٠,١% بالعملة المحلية.

وأضاف التقرير أن قطاع الأدوية الموصوفة طبيًا سوف يشكّل ٨٦,٩% من إجمالي الإنفاق على الأدوية في

¹ <https://www.alborsaanews.com/2023/02/16/1633504>

² <https://www.mena.org.eg/news/dbcall/table/webnews/id/10028495>

الدولة بحلول عام ٢٠٣٢، وذلك ارتفاعاً من ٨٥,٣% في نهاية عام ٢٠٢٢، كما من المتوقع أن تُشكّل مبيعات الأدوية الموصوفة طبيًا ٨٨,٤% من مبيعات الأدوية عند ١٤٤ مليار جنيه مصري.

كما تتوقع الوكالة ارتفاع قيمة سوق الأدوية المصري الحاصل على براءة اختراع من ٣٢,٦ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٥,٨ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٣ وإلى ٤٦,٥ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٧؛ مما يُبشر بنمو السوق وفق معدل نمو سنوي مركب لمدة خمس سنوات يبلغ ٨% بالعملة المحلية.

وأكدت وكالة فيتش أنه على المدى الطويل، ستؤدي الاستثمارات الخاصة إلى زيادة معدلات الإنفاق الصحي في مصر وتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية المتخصصة في المستشفيات، حيث يُعتبر سوق الأدوية في مصر من بين أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبلغ قيمته ٦٩,٢ مليار جنيه مصري في عام ٢٠٢٢.

• الدكتور/ محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، نجاح مبادرة أسواق الكربون الأفريقية سيضع القارة على الطريق الصحيح.

أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، راند المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن نجاح مبادرة أسواق الكربون الأفريقية من شأنه وضع القارة على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك أهداف المناخ.

وأشار إلى أن أسواق الكربون هي أحد الحلول المبتكرة والمستدامة لأزمة تمويل العمل المناخي والتنموي في أفريقيا، مشيداً بالتقدم الملحوظ الذي تحققه المبادرة وما تحظى به من اهتمام رسمي كبير، إلى جانب انخراط عدد من الرعاة والشركات في تنفيذ المبادرة ووضع معايير تفعيلها وتحديد أسعار أرصدة الكربون التي تتناسب مع احتياجات أفريقيا لتمويل العمل المناخي والتنموي لديها.

وأوضح أن أفريقيا لطالما كانت ضحية النهج المختزل الذي يفصل بين العمل المناخي والتنموي، مؤكداً أهمية ما دعت إليه مصر خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بشرم الشيخ من تبني نهج شامل في التعامل مع قضية تغير المناخ من خلال الاهتمام بمختلف أبعاد العمل المناخي على حد سواء، ودمج العمل المناخي ككل مع أهداف التنمية المستدامة المختلفة.

وأفاد الدكتور/ محمود محيي الدين، بأن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش شدد على أهمية تفعيل وتسريع العمل التنموي على النحو الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف الخاص بمواجهة تغير المناخ، وهو ما يتطلب من الدول الأفريقية العمل من منطلق هذا النهج الشامل الذي يوثق الصلة بين العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل مكافحة الفقر والبطالة وتوفير مصادر المياه والطاقة للجميع والحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي.

وأكد أن تمويل العمل المناخي غير كافي وغير فعال وغير عادل، كما أن التغلب على هذه المشكلات يتم من خلال الدمج بين تمويل العمل المناخي وتمويل العمل التنموي، موضحاً أن جهود أفريقيا فيما يتعلق بالتمويل المبتكر وإنشاء أسواق الكربون يجب أن يستهدف في النهاية توفير تمويل كافٍ وفعال وعادل لتحقيق الأهداف التنموية والمناخية.

وأشار إلى أن حلول التمويل تشمل تنفيذ الدول المتقدمة لتعهداتها في مؤتمر المناخ بكونهاجن الخاص بتمويل العمل المناخي في الدول النامية بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنوياً كشكل من أشكال الالتزام، موضحاً أن العمل المناخي في أفريقيا يحتاج عشرة أضعاف هذه المبلغ سنوياً.

وشدد على ضرورة تخفيض الاعتماد على الدين لتمويل العمل المناخي، حيث تمثل أدوات الاقتراض ٦٠% من تمويل العمل المناخي على مستوى العالم ككل وأكثر من ٨٠% من وسائل تمويل العمل المناخي في الدول النامية، مشيراً إلى أهمية تفعيل آلية مقايضة الديون مقابل الاستثمار في البيئة والطبيعة.

وأفاد بأن تعزيز دور القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ العمل المناخي والتنموي من شأنه المساهمة في التغلب على أزمة التمويل، مع ضرورة التعامل مع ظاهرة الغسل الأخضر من خلال تقرير الخبراء الذي صدر خلال مؤتمر المناخ في شرم الشيخ والذي وضع عشر توصيات لحكومة الممارسات البيئية للشركات.

ونوه الدكتور/ محمود محيي الدين، عن ضرورة ربط الموازنات العامة للدول بالعمل المناخي والتنموي وخاصةً في الدول النامية، مع أهمية التعاون على المستوى الإقليمي بين دول أفريقيا لتنفيذ المبادرات والمشروعات التي

من شأنها دفع العمل المناخي والتنموي بالقارة مثل مبادرة أسواق الكربون الأفريقية.

وأشار إلى إن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في دولة الإمارات العربية المتحدة سيبني على النتائج الهامة لمؤتمر شرم الشيخ فيما يتعلق بملفات تمويل المناخ والخسائر والأضرار والانتقال العادل والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من الانبعاثات.

● **الدكتور/ محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، علاج أزمة المناخ يحتاج للتمويل وتوافر التكنولوجيا.**

أكد الدكتور/ محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أنه لا سبيل أمام الدول النامية والأسواق الناشئة لتنفيذ العمل المناخي إلا من خلال دمج أهداف التنمية المستدامة الأخرى في إطار نهج شامل.

وأشار إلى إن تنفيذ أهداف المناخ يتطلب العمل بالتوازي مع مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وإتاحة مصادر المياه والطاقة للجميع، كما يتطلب تحقيق أهداف المناخ توسيع رؤية الدول المتقدمة فيما يتعلق بالاستثمار في العمل المناخي والتنموي لتشمل الاستثمار في مشروعات التنمية والمناخ في الدول النامية، مع التعامل الجاد مع بعض الملفات الهامة مثل الانتقال العادل وتأثيره على المجتمعات، وكذلك مسألة أولويات التمويل في الدول المختلفة.

وأوضح الدكتور/ محمود محيي الدين، أن الدعوة إلى تعزيز الجهد الدولي لمواجهة تغير المناخ لن تكون مجدية دون مشاركة الدول المتقدمة في تمويل وتنفيذ مشروعات المناخ المحلية والإقليمية في مختلف الدول، مشيراً إلى أن مصر على سبيل المثال أطلقت مبادرات وخطط للعمل المناخي والتنموي وآليات تمويله وتنفيذه ثم عرضت هذه المبادرات والنماذج أمام العالم في مؤتمر المناخ بشرم الشيخ كما أبدت استعدادها للتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وحكومات الدول المختلفة لنقل هذه التجربة للدول النامية للاستفادة منها،

وأفاد بأن علاج أزمة المناخ يحتاج للتمويل الكافي والعادل، وتوافر التكنولوجيا وتبادل المعرفة، والقيادة التي تدفع نحو التنفيذ الفعلي للعمل المناخي، موضحاً أن القيادة هنا ليست قاصرة على الحكومات، بل تشمل كذلك قطاع الأعمال والمحليات وغيرها من الأطراف الفاعلة.

وأشار الدكتور/ محمود محيي الدين، إلى إن تمويل العمل التنموي والمناخي يتسم بأنه غير كافي وغير فعال وغير عادل وغير متزن، غير كافي لأن العمل المناخي يحتاج أكثر من عشرة أضعاف ما تعهدت به الدول المتقدمة في مؤتمر المناخ بكونهاجن لتمويل العمل المناخي في الدول النامية سنوياً ولم يتم الوفاء به كاملاً حتى الآن، وغير فعال بالنظر للمدى الزمني الطويل للتفاوض بين الدول ومؤسسات التمويل والذي يستغرق ثلاث سنوات أو أكثر، وغير عادل نظراً لأن الدول النامية تضطر للاقتراض لتنفيذ مشروعات المناخ لعلاج أزمة لم تكن سبباً فيها من الأساس، وغير متزن بالنظر إلى الأهمية القصوى لعملية التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية وخاصةً في أفريقيا مقابل ما يتم تخصيصه من تمويل لهذه العملية لا يتجاوز ١٥% من تمويل العمل المناخي في هذه الدول.

ونوه عن مقترحات خفض تكلفة الاقتراض لتمويل العمل التنموي والمناخي في الدول النامية، والتي تشمل تحديد سعر فائدة لا يتجاوز ١% مع منح فترات سداد وسماح طويلة الأجل،

وشدد على أن تغير المناخ سيكون له تأثير سلبي على أرواح البشر وحياتهم اليومية، مشيراً إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش أكد مؤخراً على الضرورة الحتمية للقيام بثلاثة أمور هي خفض الانبعاثات الكربونية إلى النصف، ومضاعفة الجهد فيما يتعلق بتمويل التكيف مع التغير المناخي، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالتعامل مع ملف الخسائر والأضرار الناتجة عن هذه الظاهرة.

وأكد الدكتور/ محمود محيي الدين، على أهمية تعزيز الاستثمار في أبعاد العمل المناخي الثلاثة التي تمثل خطوط الدفاع في مواجهة تغير المناخ وهي التخفيف والتكيف والخسائر والأضرار، موضحاً أن إجراءات تخفيف الانبعاثات تشهد تدفقاً مقبولاً للأموال وهو ما تحتاجه أيضاً إجراءات التكيف مع التغير المناخي، خاصةً أن أجندة شرم الشيخ للتكيف حددت بالفعل مجالات عمل قابلة للاستثمار والتمويل في قطاعات الزراعة والغذاء، والمياه والطبيعة، والسواحل والمحيطات، والمستعمرات البشرية، والبنى التحتية، كما يمكن تحسين التعامل مع الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ من خلال الاستثمارات وتنفيذ المشروعات للحد منها.

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك في افتتاح الملتقى الثاني للتعليم الفني والتكنولوجي والتدريب المهني إديوتك إيجيبت ٢٠٢٣.**
- شاركت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في افتتاح الملتقى الثاني للتعليم الفني والتكنولوجي والتدريب المهني "إديوتك إيجيبت ٢٠٢٣" والذي يُعقد تحت شعار "أصنع مستقبلك".
- وأكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أن التعليم الفني يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تأهيل عدد كبير من الشباب وتزويدهم بالمهارات والقدرات التي تسمح لهم بتلبية احتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة في إطار التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال إعداد خريجين ذوي مستوى عالي من التعليم، ولديهم مهارات فنية عالية، وقادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
- وأشارت إلى تضافر جهود كافة مؤسسات الدولة للارتقاء بمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني وذلك اتساقاً مع خطط وتوجهات الدولة المصرية وجهودها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وفي مقدمتها البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يستهدف تحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصاداً إنتاجياً يرتكز على المعرفة ويتمتع بقدرات تنافسية في الاقتصاد العالمي، من أجل تشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل لائق ومُنَج، وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال وتوطين الصناعة المحلية وزيادة تنافسية الصادرات المصرية.
- وأضافت أن هذا البرنامج يتضمن محوراً رئيسياً يهدف إلى رفع كفاءة ومرونة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، فضلاً عن تفعيل دور القطاع الخاص وتحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل ودعم تمكين المرأة والشباب وذوي القدرات الخاصة؛ نظراً لارتباط هذا المحور بشكل مباشر بتنمية القطاع الصناعي، والذي يُعد أحد القطاعات الثلاث الرئيسية التي يستهدفها البرنامج.
- وأوضحت أنه تَحَدَّد لتحقيق تلك المستهدفات عدد من الإجراءات جاري متابعة تنفيذها بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني والجهات الأخرى المعنية وتشمل إنشاء الهيئة المصرية الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN)، إلى جانب تحويل جميع البرامج الدراسية لبرامج مبنية وفقاً لمنهجية الجدارات المهنية وتحديث تخصصات جديدة تتوافق مع تطوُّر الأعمال والوظائف؛ نتيجة للتطوُّر التكنولوجي المتسارع، استهداف رفع عدد المنضمين للتعليم الفني من المرحلة الإعدادية إلى ٧٠% بدلاً من النسبة الحالية ٥٥%، علاوة على وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية (Sector Skill Councils) لتحديد المعايير المهنية لكل قطاع، إنشاء مراكز جدارات قطاعية (Centers of Competence) في مدارس مُختارة من مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالتعاون مع القطاع الخاص، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لمدارس التعليم الفني وزيادة عدد مدارس التعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشاريع القومية التي يتم تنفيذها حالياً لتوفير متطلبات تنفيذ البرامج المبنية وفقاً لمنظومة الجدارات المهنية، وهو ما سيترتب عليه توفير بيئة تعليمية متميزة للتدريب العملي بما يُحقق اكتساب الطلاب للجدارات الفنية المطلوبة بسوق العمل.
- وأشارت الدكتورة/ هالة السعيد، إلى التوسُّع في إنشاء وتطوير مدارس التكنولوجيا التطبيقية بجميع محافظات الجمهورية حيث تم إنشاء وتطوير نحو ٤٠ مدرسة (من إجمالي ١٠٠ مدرسة مستهدفة إنشائها في عام ٢٠٣٠ بإجمالي عدد طلاب ١٣٠ ألف طالب)، إنشاء وتشغيل ست جامعات تكنولوجية (٦ أكتوبر، أسبوط الجديدة، طيبة الجديدة بالأقصر، شرق بورسعيد، سمنود بالغربية، برج العرب بالإسكندرية)، بطاقة استيعابية ٢٢,٥ ألف طالب، إلى جانب ثلاث جامعات سبق إنشاؤها (القاهرة الجديدة - الدلتا بقويسنا - بني سويف) ليصل إجمالي الجامعات التكنولوجية إلى تسع جامعات، وذلك في إطار اهتمام الدولة لتوفير تعليم تكنولوجي يُقدِّم خدمات تعليمية مُتكاملة ذات جودة مُناظرة لنظم الجودة العالمية، إلى جانب تطوير استراتيجية قومية لتحسين الصورة الذهنية للتعليم الفني والتدريب المهني، والتوسع في إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع التعليم، من خلال التنسيق مع صندوق مصر السيادي، اقتضاءً بالتجربة الناجحة للصندوق في إطار مشروع رفع كفاءة تجهيزات المدارس الرسمية والتميز للغات (التجريبية).
- وأكدت حرص الدولة المصرية على توطيد أواصر التعاون مع شركاء التنمية المحليين والدوليين، بما يُسهم بشكلٍ فعّالٍ في استمرار النجاحات التنموية المتميزة للدولة، وما تنفذه من مشروعات ومبادرات غير مسبوقه في مختلف المجالات، ويأتي هذا الإطار توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومشروع "قوة عاملة مصر" (في فبراير ٢٠٢٢)، بهدف رفع كفاءة سوق العمل، وتنمية المهارات، والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، وتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك من خلال دعم السياسات التي تحقق كفاءة ونمو سوق العمل في مصر، وتعزيز جهود الدولة لإنشاء منظومة معلومات سوق العمل (LMIS)، والتي تعتبر وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية هي المسؤولة عنها بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية، وذلك بهدف إنشاء منظومة بيانات موحدة تضم كافة المعلومات عن حجم وتكوين سوق العمل

ومشكلاته، يتم تحديثها بصفة دورية ومستمرة لمعالجة مشكلات البطالة والفقر ومواكبة التغيرات الحديثة في أنماط التوظيف من جراء التطور التكنولوجي والتحول الرقمي وتأثيره على متطلبات سوق العمل.

وأضافت أنه يجري العمل على إنشاء منصة لكافة مجالات المهارات القطاعية في مصر، وكذا تشجيع أنشطة انتقال الطلاب إلى سوق العمل، بما في ذلك أنشطة التوظيف والتدريب المهاري وتعزيز الابتكار وزيادة الأعمال، والمسابقات والإرشاد والتوجيه المهني، فيما يُعد امتداداً لما تحقق من نجاحات وإنجازات مشتركة بين الحكومة المصرية ومشروع تطوير القوى العاملة وتعزيز المهارات (WISE)، إلى جانب غيرها من المبادرات والبرامج المشتركة التي كان لها بالغ الأثر في المساهمة في دعم جهود الدولة للارتقاء بتلك القطاعات الحيوية.

وسلّطت الدكتورة/ هالة السعيد، الضوء على دعم الحكومة المصرية لريادة الأعمال من خلال عدّة محاور، أهمها دعم وتأسيس حاضنات الأعمال للشركات الناشئة الواعدة التي تقدم أفكاراً جديدة في سوق العمل، وإطلاق عدّة مبادرات لبناء قدرات الشباب، مثل مشروع "رؤاد ٢٠٣٠" وحملة المليون ريادي، اللذين أطلقتتهما وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحرّ بين الشباب خصوصاً طلاب المدارس والجامعات، وتدريب وتأهيل الشباب المصري علي الوظائف الأكثر طلباً في هذا المجال إلى جانب إيجاد آليات حديثة لتمويل المشروعات الناشئة التي تحتوي على أفكار إبداعية وابتكارية.

• الدكتور محمد معيط وزير المالية، مبادرة لإتاحة ١٥٠ مليار جنيه بفائدة ١١٪ لتمويل الإنتاج الزراعي والصناعي^٦.

أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أننا ماضون في تنفيذ التكاليف الرئاسية بمساندة القطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة»؛ بما يُسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بتعظيم قدراتنا الإنتاجية، وتلبية احتياجات الطلب المحلي، والحد من الاستيراد، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وصولاً لحلم ١٠٠ مليار دولار صادرات، على نحو يُساعد في تعزيز بنية الاقتصاد القومي، واستدامة معدلات النمو، واستمرار دوران عجلة الإنتاج، وتوفير المزيد من فرص العمل المنتجة.

وأوضح أن الأزمات العالمية المتعاقبة أثبتت صحة الرؤية المصرية في تكثيف الجهود المبذولة لتحفيز الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، بدءاً من توفير بنية تحتية متطورة وقادرة على استيعاب التوسعات الاستثمارية، حتى المحفزات الضريبية والجمركية، والتسهيلات الائتمانية؛ حيث أدت جائحة كورونا، والحرب في أوروبا إلى اضطراب في سلاسل الإمداد والتوريد، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ولا بديل عن تعزيز مساهمات الإنتاج الصناعي والزراعي في هيكل النمو الاقتصادي.

أضاف أن الخزانة العامة للدولة تتحمل ١٠ مليارات جنيه سنوياً فارق سعر الفائدة في مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية بإتاحة ١٥٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة بفائدة ١١٪ لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي، بحيث يتم تخصيص ١٤٠ مليار جنيه لتمويل رأس المال العامل و ١٠ مليارات جنيه لشراء الآلات والمعدات أو خطوط الإنتاج على مدار ٥ سنوات؛ بما يُسهم في تشجيع المستثمرين على التوسع في الإنتاج، والتصدير أيضاً خاصة في ظل الجهود الكبيرة الداعمة للمصدرين التي انعكست في عدة مبادرات طرحتها الحكومة خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ حتى الآن، لرد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، وقد تم صرف ٤٨ مليار جنيه «مساندة تصديرية» لـ ٢٥٠٠ شركة؛ مع اعترام الحكومة اعتباراً من العام المالي المقبل، صرف دعم المصدرين في نفس عام التصدير؛ على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لتحفيز الإنتاج.

أوضح الدكتور/ محمد معيط، إلى أننا حرصنا على توسيع قاعدة المستفيدين من مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة»، من خلال وضع حد أقصى بـ ٧٥ مليون جنيه لتمويل الشركة الواحدة، و ١١٢,٥ مليون جنيه للكيبانات متعددة الأطراف، لافتاً إلى أن هذه المبادرة تسرى على أنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية، ويُحظر استخدام هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة في سداد أي مديونيات مستحقة للقطاع المصرفي؛ بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة بحيث تسهم هذه المبادرة بفاعلية في دفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي، على نحو ينعكس في تمكين الدولة بشكل أكبر من تغطية احتياجاتنا بالإنتاج المحلي وتصدير الفائض للخارج.

أشار إلى أن الخزانة العامة للدولة تتحمل ٥ مليارات جنيه قيمة الضريبة العقارية عن القطاعات الصناعية والإنتاجية لمدة ثلاث سنوات، كما تتحمل ٦ مليارات جنيه سنوياً لدعم الكهرباء للصناعة، وسيتم إلغاء رسم التنمية والضريبة الجمركية عن استيراد مكونات المحمول لتشجيع صناعة التليفون المحمول في مصر.

• مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يناقش سبل تعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي^٧.

ناقش مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، سبل تعزيز موارد الدولة من النقد الأجنبي. خلال

⁶ <https://www.youm7.com/story/2023/2/18/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D8%A9-150-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D8%A8%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-11%D9%AA-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC/6087735>

⁷ <https://www.alborsaanews.com/2023/02/22/1635840>

جلسة نقاشية ضمن ورشة العمل السابعة في إطار الإعداد لمشروع بحثي متكامل لصياغة السيناريوهات اللازمة للتعامل مع الوضع الاقتصادي العالمي خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

- وأشارت الدكتورة/ هبة عبد المنعم، رئيس محور شؤون المكتب الفني لرئيس المركز، بتقديم عرض متكامل حول اتجاهات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة والنامية، وتوقعات المؤسسات العالمية لمسارات الركود الناتجة عن رفع أسعار الفائدة وتبعات الأزمة الأوكرانية، بجانب أبرز التوقعات المستقبلية للأزمات المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم في ظل استمرار سياسات البنوك المركزية حول العالم في التشديد النقدي، كما تم رصد أبرز تأثيرات تلك الأزمات على موارد النقد الأجنبي بالبلاد ومساراتها المستقبلية.
- وأكد الدكتور/ شريف الخولي، المدير الإقليمي لشركة “أكسيس”، أن هناك العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لتخفيف أثر الأزمة العالمية على موارد النقد الأجنبي بالاقتصاد المصري، وذلك على المدى القصير، عبر تحركات لتعزيز اتجاهات السياسة المالية ومناخ الاستثمار، ومن بينها ابتكار أدوات جديدة لتشجيع الادخار بالعملة الأجنبية، ومن بينها على سبيل المثال طرح شهادات ادخار ذات عائد مميز على المودعين المستعدين لدفع مقابلها بالدولار، ودعم استقرار سعر الصرف للحفاظ على تزايد تحويلات المصريين في الخارج.
- واقترح تخصيص وعاء استثماري دولاري يستهدف تعظيم عوائد أموال المصريين بالخارج بأسعار فائدة جاذبة مع ضمان حرية تحويل تلك الأموال، ومشيداً بإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة كوسيلة لزيادة مشاركة القطاع الخاص، ومطالباً بدعم التحول نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المُستدامة على المدى الطويل، وتوسيع مُستهدفات برنامج الطروحات الحكومية في البورصة.
- وأشارت الدكتورة/ هالة عرنودة، رئيس قطاع السياسات بشركة “أمازون – مصر”، إلى أهمية دعم المناخ الاستثماري بمصر في ظل الأزمة المالية العالمية والمطالب التنموية للاقتصاد المصري، من خلال توفير الاستقرار للبيئة التشريعية، بما يشجع المستثمر الأجنبي على ضخ أمواله، مشيدة بتطبيق نظام “الرخصة الذهبية” كأحد التسهيلات المطروحة لتشجيع جذب الاستثمارات الجديدة، ومطالبة في الوقت نفسه بوضع تشريعات وتسهيلات جاذبة للاستثمار لدعم توسعات الشركات القائمة.
- وأكد النائب/ أحمد أبو الذهب، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ، أن رفع الصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار يتطلب تذليل المعوقات التي تواجه المجلس التصديرية، أوضحت الدكتورة نهى أشرف الشريف، عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس الشيوخ، عددًا من المقترحات لجذب المزيد من موارد النقد الأجنبي من حصيللة الاستثمار والتصدير، وذلك عن طريق استغلال حي السفارات بالعاصمة الإدارية الجديدة لزيادة الحصيللة الدولارية، وزيادة عدد المناطق الحرة وزيادة تعزيز الأداء العام بالمناطق الاستثمارية بالتعاون مع المطورين الصناعيين.
- وأشار الدكتور/ طارق خفاجي، ممثل مصلحة الضرائب، إلى مبادرة رد الأعباء التصديرية التي تنفذها وزارة المالية حاليًا، لتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.
- وأضاف الدكتور/ طارق متولي، نائب رئيس بنك “بلوم – مصر” سابقًا، أن الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري هو المطلوب لدفع عجلة الاقتصاد خلال السنوات الـ ١٠ المقبلة، مضيفاً أن دفع الخطوات التنموية بالقطاع السياحي يضمن تسريع معدلات جذب الاستثمارات وموارد النقد الأجنبي خلال الفترة المقبلة، ومشيراً إلى عدد من المقترحات لتعزيز مستهدفات برنامج الطروحات الحكومية بالبورصة، واستغلال الأصول المملوكة من الدولة.
- وأكد الدكتور/ محمد صقر، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، مستشار وزيرة التخطيط، أن دعم أنشطة السياحة العلاجية وغيرها من الأنشطة السياحية بخلاف السياحة الثقافية أو الشاطئية، يمكن أن تساعد على تنمية موارد النقد الأجنبي وزيادة الحصيللة النقدية الدولارية من قطاع السياحة.
- وأشار إلى أهمية مسارات الإصلاح الهيكلي للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، والتي يتم تنفيذها حالياً كأحد مقومات النهوض بأداء الاقتصاد المصري، مضيفاً أن ما حققه الاقتصاد الوطني من معدلات نمو مرتفعة خلال الأعوام الماضية، جاء نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وبما يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.
- وأضاف الأستاذ/ إيهاب سالم، مستشار وزير السياحة والآثار للشؤون المالية والإدارية، أن هناك خطة لزيادة عدد السائحين إلى ٣٠ مليون سائح خلال الـ ٣ سنوات المقبلة، بما يتطلب زيادة عدد الغرف الفندقية، ووضع تسهيلات للاستثمار الفندقي، وحل مشكلات الفنادق المتعثرة، مشيراً إلى عدد من المقترحات لتسهيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية في القطاع السياحي.
- وأشار الدكتور/ صابر سليمان، مساعد وزير الهجرة للتطوير المؤسسي، إلى أن تحويلات المصريين بالخارج قد ارتفعت من ١٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٣١ مليار دولار في ٢٠٢٢، نتيجة لقرار تحرير سعر الصرف وما تبعه من تحقيق الاستقرار في السوق، وهو ما ساهم في إعادة بناء الثقة في مناخ الاستثمار في مصر لزيادة تحويلات المصريين بالخارج.
- وأضاف أن الوزارة تعمل على جذب تحويلاتهم واستثماراتهم أيضاً، وذلك من خلال حزمة تعديلات تشريعية

تستهدف تقديم المزيد من التيسيرات للمصريين بالخارج، مشيرًا إلى عدد من المقترحات لتحفيز معدلات الدفع النقدي بالعملة الأجنبية للمصريين من الخارج لأغراض الدراسة أو الاستثمار وغيرها.

- وأشارت الدكتورة/ دينا كفاي، مستشار وزير التخطيط للإصلاحات الهيكلية، إلى أن هناك وسائل مُستحدثة يمكن الاعتماد عليها لتنمية تحويلات المصريين بالخارج، وذلك من خلال استثمارها في خدمات “التعهد” التي تشهد نموًا كبيرًا حول العالم، بجانب إتاحة الوسائل التي تكفل تأسيس الشركات عن بعد، على غرار تجارب العديد من الدول في ذلك المجال، لافتة إلى أهمية برنامج الإصلاح الهيكلي الذي أطلقتته الدولة للنهوض بأوضاع الاقتصاد المصري على المدى الطويل.
- وأكد الأستاذ/ المعزز بالله علي، المستشار بالتمثيل التجاري، أن هناك فرصًا كبيرة لجذب الشركات والصناعات التي بدأت ترحل عن الخروج من القارة الأوروبية هربًا من أزمة الطاقة والتضخم، مضيفًا أن دراسة تجارب الكيانات الاقتصادية العالمية الأعلى جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل: الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، أصبح أمرًا شديد الأهمية في الوقت الحالي ضمن خطط دراسة زيادة الحصيلة الدلارية.
- وطالب الأستاذ/ محمد ماهر، رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية، بالبحث في إمكانية طرح شهادات دلارية مرتفعة العائد، كحل سريع لجذب مدخرات المصريين العاملين في الخارج، دعا ريمون صموئيل، الخبير الاقتصادي، إلى إنشاء منصة قومية إلكترونية لتبديل العملات للسائحين عن طريق توجيه البنك المركزي من أجل توفير مكينات صراف آلي في الفنادق تساعد السائح على تغيير العملة بدلاً من اللجوء للطرق غير الرسمية في عملية تداول العملات الأجنبية، كما دعا أيضًا إلى زيادة حوافز جذب النقد الأجنبي في مجال تملك العقارات على غرار العديد من التجارب العالمية في ذلك المجال.
- وأشار/ الدكتور محمد أبو الذهب، مدير عام مساعد الوحدة المركزية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، إلى قطاع الخدمات البحرية، باعتباره من أبرز القطاعات التي يمكن أن تساهم في زيادة موارد النقد الأجنبي خلال الفترة الحالية، كما أشار إلى قطاع صناعة الخدمات المتعلقة بنظم المعلومات، باعتباره يُوفر فرصًا مماثلة لزيادة الحصيلة الدلارية.
- وأضاف أن إقرار مجموعة من الحوافز الضريبية يمكن أن يساعد في جذب المزيد من الاستثمارات بالمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة على غرار تجارب المناطق الحرة. كما تم طرح مقترح بإعادة هيكلة القرارات الوزارية المتعلقة بقطاع الخدمات البحرية الذي يتضمن ٢٥ خدمة تقدم بالدولار، بما يوفر أسرع وسيلة لضخ الدولار.
- ولفت الأستاذ/ أحمد الشاذلي، الباحث بهيئة قناة السويس، إلى أن ارتفاع عوائد القناة من ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، جاء كنتيجة مباشرة لجهود الهيئة في دراسة كافة مؤشرات سوق النقل البحري والممرات المنافسة والبديلة لتحديد السياسات التسويقية والسعرية، وكنتيجة مباشرة أيضًا لمشروع حفر قناة السويس الجديدة، الذي ساهم في تقليل مدة عبور القناة، وزيادة أعداد السفن المارة بالمجرى الملاحي، وزيادة حمولاتها أيضًا.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حسيبة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل للمؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر: ٨

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات إصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- وتعزز الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعزز الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).
- وزارة التضامن الاجتماعي، توقع عقود شراكات لتوفير ٥٠ ألف فرصة عمل ومشاريع متناهية^٨.
- وقّع الأستاذ/ أيمن عبد الموجود، مساعد وزيرة التضامن الاجتماعي لشؤون مؤسسات المجتمع الأهلي وممثلي المؤسسات الأهلية الشريكة، عقود شراكات مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في قطاعي التشغيل الذاتي والتشغيل لدى الغير؛ لتوفير ٥٠ ألف فرصة عمل ومشاريع متناهية الصغر، وأضاف إنه تم توقيع عشرة عقود شراكة جديدة مع عشر جمعيات أهلية جديدة، بقيمة ٣٦,٥ مليون جنيه؛ بهدف توفير ٥ آلاف فرصة عمل جديدة، منها ٤ آلاف و٣٥٣ فرصة عمل في قطاع التشغيل الذاتي و٥٧٠ فرصة توظيف لدى الغير.
- وتمثل هذه التعاقدات المرحلة الثانية من عقود الشراكة مع المجتمع المدني؛ لتنفيذ مشروعات فردية وسلاسل قيمة لمستفيدي "تكافل وكرامة" في محافظات (الشرقية والقليوبية والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر) بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣٦,٥ مليون جنيه مصري، وذلك كدفعة مرحلية ثانية في هذه المحافظات، وهذه الجمعيات هي جمعية الفجر لرعاية ذوي الإعاقة بقرية دويئة، ومؤسسة تمكين بالشرقية وتكامل لحياة أفضل للتنمية المستدامة، وجمعية معاً للتنمية، ومؤسسة القيادات المصرية وجمعية نهضة المرأة المصرية والهيئة القبطية الإنجيلية وهيئة إنقاذ الطفولة وجمعية مفتاح الحياة بأرمنت وجمعية التيسير للرعاية الاجتماعية.
- وأضاف أن الجمعيات الأهلية - والتي بلغ عددها ١٩٠ جمعية - وتقدمت بـ ٣٠٤ مقترحات تمت مراجعتها من فريق فرصة والذين أبدوا سعادة بالمشاركة في برنامج فرصة وتوقيع ١٠ بروتوكولات تعاون مع الجهات

^٨[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

^٩ <https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1222102.html>

المقبولة في المرحلة الثانية؛ لتنفيذ الأنشطة سواء بتوفير أدوات الإنتاج من خلال نقل الأصول وتأسيس وحدات إنتاجية جماعية أو لتنفيذ أنشطة مكون التدريب المنتهي بالتوظيف ليستهدف ٥ آلاف أسرة في المحافظات المذكورة بميزانية تبلغ ٣٦,٥ مليون جنيه.

- وأشار الدكتور/ عاطف الشبراوي، مستشار وزارة التضامن الاجتماعي للتمكين الاقتصادي ومدير برنامج فرصة إلى إن ذلك يأتي في إطار تعزيز أنشطة التمكين الاقتصادي التي ينفذها برنامج فرصة التابع للوزارة؛ بهدف توفير فرص دخل بديل لمنتهجي مظلة "تكافل وكرامة" لتمثل طرق نجاة وفرصة ثانية وباب أمل لكل الفئات المهمشة - والتي لم تستطع دخول سوق العمل - سواء للحصول على وظيفة أو لتأسيس مشروع خاص بسبب عوامل مختلفة وعلى رأسها عدم القدرة الاقتصادية وعدم امتلاك المهارات والمقومات وغياب الدعم الذي يتوافق مع ظروفها وظروف أسرها.
- وأضاف أن عقود الشراكات التي تم توقيعها مع عدد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية تركز على محور أساس في جهودها وهو إحداث التنمية المستدامة لصالح الفئات المستهدفة وتوفير فرص عمل في قطاعي التشغيل الذاتي والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة وكذلك فرص عمل والتوظيف لدى الغير في مختلف قرى ومراكز المحافظات المستهدفة، وهي أنشطة تسمح بإحداث تنمية اقتصادية محلية وتوفير فرص العمل التي تسمح ببقاء الأفراد في هذه القرى وتنميتها وعدم هجرتهم للقرى وفي ذات الوقت تركز الجهود على تحويل القرى إلى قرى منتجة مرة أخرى.
- وأشار إلى أنه قد سبق أن أعلن برنامج فرصة عن طلب التقدم لتلقي مقترحات من الجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنفيذ أنشطة مدرة للدخل وتوفير فرص عمل بالقطاعات المختلفة ويقدر حجم التمويل المرصود لهذه المقترحات إجمالاً حوالي ٤٥ مليون دولار بقرض تمويل من البنك الدولي، وذلك بهدف التمكين الاقتصادي للأسر الأكثر احتياجاً من مستفيدي "تكافل وكرامة"، وذلك في إطار الانتقال بتلك الأسر من الاتكالية إلى الإنتاجية وبدء حياة كريمة خارج إطار الدعم النقدي المشروط، وأن عملية التقييم والمناقشات مع الجمعيات والجهات الشريكة قد استغرقت فترة طويلة للتأكد من توافق المقترحات المقدمة مع أهداف وشروط البرنامج، مشيراً إلى أن عملية التقييم تمت من خلال نخبة من الخبراء والاستشاريين من هيئات مصرية ودولية للتأكيد على جودة المقترحات والشفافية والمساواة بين جميع المتقدمين.
- ويعد برنامج "فرصة" ذراع التمكين الاقتصادي لوزارة التضامن الاجتماعي، والذي يسعى إلى تهيئة فرص عمل لائقة وتنفيذ أنشطة اقتصادية وإنتاجية كمصدر دخل بديل للمستفيدين من مظلة تكافل وكرامة، ويقوم البرنامج بتنفيذ أنشطته بالشراكة والتعاون الكامل مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات المختلفة الدولية والتابعة للأمم المتحدة بمصر.

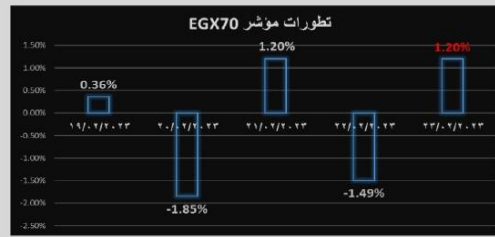
• الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، نسعى لدعم المشروعات الصغيرة في تسويق منتجاتها¹⁰.

- أكد الأستاذ/ باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات على أهمية التنسيق مع مختلف الجهات الحكومية وشركاء التنمية، لإتاحة أوجه الدعم المالي والفني والتسويقي لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتسهيل مشاركة أصحاب تلك المشروعات في المعارض لفتح آفاق تسويقية جديدة لمنتجات تلك المشروعات من ناحية، وتلبية احتياجات الجمهور المستهلك بمنتجات ذات أسعار تنافسية من ناحية أخرى.
- وأوضح أن دعم المشروعات الصغيرة في تسويق منتجاتها يعتبر من أهم أهداف جهاز تنمية المشروعات حيث يعمل الجهاز على تسهيل مشاركة عملائه من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في المعارض الكبرى سواء التي ينظمها الجهاز أو يشارك فيها مما يساعد تلك المشروعات على الاستقرار والتوسع بتحقيق مبيعات مباشرة خلال فترة المعرض أو إبرام تعاقدات.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

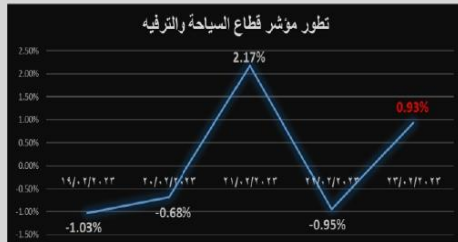


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

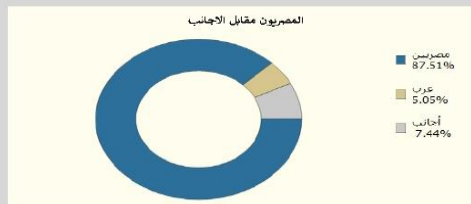
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية ارتفاعاً بنسبة 1.35% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 23 فبراير 2023، مقارنةً بانخفاض بنسبة -0.93% في بداية الأسبوع. وارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة 1.20% مقارنةً بانخفاض بنسبة -0.36% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك ارتفاعاً اليوم الخميس بنسبة 1.28% مقارنةً بانخفاض بنسبة -0.39% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 0.93% مقارنةً بانخفاض بنسبة -1.03% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1)** يوضح تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تشير إلى أن قد قامت مصر بتطوير البنية التحتية للاتصالات بقيمة 4 مليار دولار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في صناعة الإلكترونيات:

نمو متسارع لصناعة الإلكترونيات في مصر

تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي:



إنشاء التحالف العالمي لأشباه الموصلات ولأول مرة وحدة أعمال "GSA- Egypt" في مصر، تضم 30 شركة في صناعة أشباه الموصلات والبرمجيات.

شركة عالمية في مصر و **15⁺**

مهندس متخصص **6000⁺**

في مجال تصميم الإلكترونيات، وأشباه الموصلات، وبرمجيات الرقائق الإلكترونية.



إنشاء أكبر مركز لصناعة الإلكترونيات في مصر بمدينة المعرفة في العاصمة الإدارية الجديدة، يستضيف 24 شركة متخصصة في مجال تصميم الإلكترونيات.

55⁺ شركة

محلية وعالمية تعمل في مجال التصميم الإلكتروني.

تطوير البنية التحتية للاتصالات

باستثمارات **4 مليارات دولار**.



تابعونا على المنصات الرقمية



WWW.IDSC.GOV.EG

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يناير 2023

